المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 8 المسلسل : 34

أصحاب ومسؤولو المؤسسات الخاصة لـ "عكاظ":

زيادة رواتب العاملين بالقطاع الخاص محكومة بزيادة الانتاج ومعدلات الأداء

أحمد ضيف (جدة)

أكد عدد من المسؤولين واصحاب المؤسسات الخاصة والمسؤولين عن تنمية الموارد البشرية والتوظيف بالقطاع الخاص ان المؤسسات الخاصة يصعب عليها احداث زيادة فورية في رواتب العاملين بها وذلك لان لهذه المؤسسات معاييرها الخاصة بها.

وقالوا لـ«عكاظ» ان اقتصاديات تلك المؤسسات مرتبطة بعناصر تكلفة محسوبة على اساس دراسات الجدوى وان اي اهتزاز في تلك التكلفة ومن بينها بند الاجو يؤثر على استمرارية تلك المؤسسات.

واضافوا ان الرواتب في القطاع الخاص تحكمها عوامل زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الايرادات والربحية الى جانب

المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241

الصفحـات : 8 المسلسل : 34

مقبول

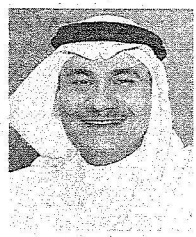

د. كوشك

الغامدي

د. سمير

معدلات الاداء، فالزيادات تعطى للموظفين المبدعين في عملهم طالما ان ذلك مصحوب بزيادة الانتاج والربحية.

ولايتوقع عبدالرحمن الشريف رجل الاعمال ومالك عدد من المؤسسات التجارية وخالد مقبول مدير مؤسسة تدريب كبرى اي بادرة مشابهة يمكن ان تصدر عن القطاع الخاص: «فنحن لسنا كالقطاع الحكومي انه عمل خاص له معايير خاصة لاسيما فيما يتعلق بتقييم الموظف وحساب انتاجيته التي يتحدد علي ضوئها زيادة راتبه من عدمها».

ويضيف: «لاتنس اننا نحن ايضا في القطاع الخاص نتحمل تكاليف كبيرة ولدينا مصاريف باهظة لاتسمح لنا بمجرد التفكير في زيادة المرتبات».

ويؤكد الشريف ان موظف القطاع الخاص المنتج والمبدع: «ليس في حاجة الي مثل هذه الزيادة فمعلوم ان الرواتب في القطاع الخاص هي اعلى بكثير من رواتب القطاع الحكومي ولذلك فحتى مع الزيادة الجديدة لموظفي القطاع الحكومي فان رواتب القطاع الخاص لازالت مرتفعة بالنسبة اليهم».

لكن على عكس كثيرين يعتقد سعيد الغامدي الخبير الاداري والمسؤول في احدى المؤسسات الكبرى ان القطاع الخاص سيتفاعل بطريقة او باخرى مع القرار: «لاسيما المؤسسات التي تمنح موظفيها رواتب متدنية في الوقت الذي تحقق فيه ارباحا مجزية».

ويستند الغامدي في مأذهب اليه الى عاملين مهمين: «اولا لما ستحدثه هذه الزيادة في تأثير في البلد من ارتفاع في اسعار السلع وحراك متسارع في دورة المال. وبالطبع موظفو القطاع الخاص هم جزء لايتجزأ من المجتمع، وثانيا حتى تتجنب هذه المؤسسات ما يمكن وصفه بحالة التسرب التي يمكن ان تحدث جراء بقاء الرواتب على حالها رغم التطورات الجارية».

ورغم ان الغامدي يتذكر جيدا ان المؤسسات والشركات لم تتفاعل مع قرار زيادة المرتبات عام واحد وثمانين الا انه يعتقد انها ستتفاعل هذه المرة نظرا للمعطيات الآنفة.

ويقول صالح باقادر رجل اعمال ان تأثير القرار من عدمه على رواتب الموظفين في القطاع الخاص: «يرتهن لحركة السوق خلال الايام المقبلة لابد ان هذه المكرمة ستعود بالخير على كل مفاصل الاقتصاد. واذا رأت المؤسسات الخاصة مردودا كبيرا فلا اعتقد الا انها ستتفاعل مع القرار حتى ولو بنسبة اقل».

وهو الامر نفسه الذي ذهب اليه رجل الاعمال وحيد الحبشي الذي توقع ان يفعلها القطاع الخاص هذه المرة ولايكرر ماحدث عام ٨١: «لست متفائلا كثيرا لكن اذا ما كان القطاع الخاص يتوفر على قدر من الشعور بالمسؤولية الوطنية فانه سيفعلها حتما، ليس تصدقا او منة منه، بل تفاعلا مع معطيات الواقع».

الدكتور محمد السهلاوي مدير صندوق تنمية الموارد البشرية اعتبر ان مرتبات القطاع الخاص خاضعة لعدة معايير تختلف عن مثيلاتها في القطاع الحكومي: «فهي تخضع عادة لقوانين العرض والطلب واختلاف التخصص».

لكنه يلفت الى ان دور الصندوق: «حسب اهدافه لدعم تكاليف تدريب ورواتب الموظفين في القطاع الخاص ربما يسهم في مساعدة القطاع الخاص على زيادة مشابهة دون بذل اعباء كبيرة».

فيما يتوقع رئيس الجمعية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 8 المسلسل : 34

العربية لادارة الموارد البشرية للمنطقة الغربية الدكتور سمير عبدالله نصر الدين ان يتمثل القطاع الخاص ماحدث لموظفي القطاع العام بعد المكرمة الكريمة: «نحن لانطالبهم بالتفكير في هذا الامر. فالتفكير قد يأخذ وقتا طويلا وقد لاينتج عنه شيئا على الاطلاق نحن نطالبهم بالشروع في هذه الخطوة المباركة اسوة بالمكرمة الكريمة لان هذه الاخيرة لم تأت من فراغ بل جاءت بعد دراسات وابحاث متعمقة توصلت في مجملها الى ان المواطن في امس الحاجة الى تحسين دخله».

ويرى نصر الدين في تفاعل الشركات مع القرار: «ترسيخا منها لشعورها بواجبها الوطني لاسيما وانها ستستفيد هي الاخرى من القرار».

لايبدو الخبير الاقتصادي الدكتور طارق كوشك متفائلا كثيرا بأن يطلق القطاع الخاص بادرة مشابهة: «لم يفعل ذلك عام ٨١م ولا اعتقد انه سيفعل الآن». الا ان كوشك يؤكد ان هذه المكرمة ستجر على البلاد خيرا وفيرا: «سيقتطع القطاع الخاص جزءاً كبيراً» ويضيف: ستشهد البلاد زيادة في الانفاق وسيشهد حركة غير معتادة وهو ما ستجني الشركات والمؤسسات منه الكثير».

ويعتقد الخبير الاقتصادي ان زيادة الموظفين ستلحق بأسعار السلع الا انه في الوقت نفسه يستبعد ان يؤثر ذلك في قرار الشركات والمؤسسات بزيادة رواتب موظفيها: «فهذه الشركات لاسيما الصغيرة منها لاتنظر الى هذه النواحي النفسية وتتقيد ببرامج محاسبية وميزانيات سنوية محسوبة بدقة».